



ملخص تركيبي للمشاورات المتعلقة بإعداد التقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل -من يوليوز 2021 إلى يوليوز 2022-

تم إعداد مشروع التقرير الوطني برسم الجولة الرابعة من آلية الاستعراض الدوري الشامل وفق مقاربة وطنية، تم اعتمادها انسجاما مع المبادئ الأممية التوجيهية الخاصة بإعداد التقارير للآليات الأممية لحقوق الإنسان. وهي مقاربة تعتمد الإشراف الواسع للفاعلين المؤسساتيين مركزيا وجهويا، والانفتاح والتشاور مع جمعيات المجتمع المدني، من خلال عرض ومناقشة مشروع التقرير على نطاق جهوي واسع.

ويمكن تلخيص محطات الإعداد والتشاور كالتالي:

- **المرحلة الأولى،** همت إطلاق مسار إعداد التقرير وتعبئة الفاعلين المؤسساتيين وتجميع المعلومات الأساسية. وقد تمت هذه المرحلة خلال الفترة ما بين يوليوز 2021 ومارس 2022، وشملت تنظيم يوم دراسي لفائدة مسؤولي القطاعات والمؤسسات المعنية بإعداد التقرير حول آلية الاستعراض الدوري الشامل ومنهجية إعداد التقرير الوطني. كما شملت هذه المرحلة التنسيق مع القطاعات الحكومية والمؤسسات الأمنية والسلطة القضائية والمؤسسات الوطنية والبرلمان ومجالس الجهات، مما مكن من إعداد المشروع الأولي للتقرير الوطني.
- **المرحلة الثانية،** همت تنظيم المشاورات مع المجتمع المدني بخصوص أعمال توصيات آلية الاستعراض الدوري الشامل. وقد تمت هذه المرحلة خلال الفترة ما بين مارس ويونيو 2022، حيث تم تقديم المشروع الأولي للتقرير ومناقشة مضمونه بالجهات الـ 12 للمملكة المغربية، مع التمثيليات الجهوية للقطاعات الحكومية، والمؤسسات الأمنية، والقضاء، وجمعيات المجتمع المدني، ومجالس الجهات، والجامعة، والإعلام، والمجلس الوطني لحقوق الإنسان. وتناولت هذه اللقاءات البعد الجهوي لإعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل والتحديات المرتبطة بهذا الإعمال، وأدوار الفاعلين.
- عرفت هذه اللقاءات الجهوية مشاركة واسعة لجمعيات المجتمع المدني، عرفت مشاركة حوالي 634 جمعية مدنية، تهتم بمختلف قضايا حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والفنية.
- **المرحلة الثالثة،** تم خلالها عرض ومناقشة مشروع التقرير الوطني بمجلسي البرلمان (مجلس النواب ومجلس المستشارين)، يومي 19 و25 يوليوز 2022، شكلت مناسبة لتقييم وفاء المملكة المغربية بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان عموما، والتطور الحاصل في التفاعل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل على وجه الخصوص. كما قدموا ملاحظاتهم واقتراحاتهم لتقوية أدوار البرلمان في إعمال توصيات الاستعراض الدوري الشامل.
- **المرحلة الرابعة،** تم خلالها اعتماد الصيغة النهائية للتقرير الوطني، أخذا بعين الاعتبار نتائج ومخرجات كافة المحطات التشاورية المذكورة سلفا.

1. الخلاصات والاستنتاجات المتعلقة بالمشاورات الجهوية

أفضت المشاورات المنظمة بالجهات الاثنتا عشرة للمملكة المغربية خلال الفترة من مارس إلى يونيو 2022 إلى الخلاصات والاستنتاجات التالية:

- الإسراع بالتفعيل التام للجهوية واللامركز الإداري، خاصة بتمكين الجهات والمصالح اللامركزية من الاختصاصات والوسائل المادية والبشرية الضرورية، باعتبار هذين الورشين دعامين ومدخلين أساسيين لتأمين إعمال حقوق الإنسان على المستوى الترابي؛
- دعم الفاعلين الترابيين من جماعات ترابية ومصالح عمومية لامركزية في مجال حقوق الإنسان بشكل عام، وفي التخطيط والبرمجة المستجيبين لحقوق الإنسان بشكل خاص؛

- تقوية التنسيق بين الفاعلين الترابيين من جماعات ترابية ومصالح لا ممرضة للدولة من خلال إحداث آليات ووسائل خاصة بذلك تتيح تحقيق التكامل والانسجام في التدخلات والأداء، فضلا عن الانفتاح على المجتمع المدني وإشراكه في تخطيط وتنفيذ وتقييم البرامج والمخططات، الموجهة لخدمة حقوق الإنسان؛
- تأمين الفاعلين الترابيين، خاصة الجماعات الترابية والمصالح اللامركزية للدولة للحق في الحصول على المعلومات سواء للمواطنين والمرتفقين أو جمعيات المجتمع المدني، انسجاما مع مقتضيات القانون رقم 31.13 ذي الصلة، بما يساهم في الارتقاء بحماية حقوق الإنسان،
- إيلاء الأهمية القصوى لتعزيز البنية التحتية الضرورية لتأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الموارد البشرية المؤهلة، خاصة بقطاعات الصحة والثقافة والتعليم، من خلال نهج حلول مبتكرة، تأمين استقرار الموارد البشرية بالمناطق النائية والهشة، وتمكن من تعبئة الموارد المالية لتمويل البنية التحتية؛
- إيلاء المزيد من الأهمية للبعد البيئي والحرص على تحقيق الاستدامة في مشاريع التنمية الاقتصادية على المستوى الترابي؛
- إيلاء العناية والأهمية اللازمة في تخطيط وبرمجة وتنفيذ المشاريع على المستوى الترابي لتكريس مبادئ المساواة والإنصاف، خاصة فيما يهم تعزيز وضعية ومكانة المرأة وتقليص التفاوتات المجالية، وذلك من خلال اتخاذ تدابير لتحقيق لذلك.

1. الخلاصات والاستنتاجات المتعلقة بالمشاورة الجهوية مع البرلمان

- أفضت المشاورات المنظمة يومي 19 و 25 يوليوز 2022 مع البرلمان بمجلسيه إلى الخلاصات والاستنتاجات التالية:
- تثمين وترصيد المنهجية المتبعة لإعداد التقرير الوطني، بما في ذلك إشراك البرلمان في هذا المسار؛
 - تقوية الإطار التقني والمؤسسي لدراسة مشاريع ومقترحات القوانين من منظور ملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة المغربية أو انضمت إليها، وذلك على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى المملكة المغربية من طرف هيئات المعاهدات، وكذا التوصيات الموجهة من طرف آلية الإجراءات الخاصة، وفي إطار الاستعراض الدوري الشامل؛
 - إعداد إطار مفاهيمي ومنهجي لتقييم السياسات العمومية من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك "المفهوم الدامج" للأشخاص في وضعية إعاقة والمصلحة الفضلى للطفل، مع ضرورة إجراء تقييم للتجربة التي تمت بشكل أولي لهذا الإطار بخصوص تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالحكامة الترابية؛
 - استثمار مناسبة مناقشة مشاريع الميزانيات القطاعية برسم مشروع القانون المالي لكل سنة، ومناسبة تقديم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكذا مختلف الهيئات الوطنية لتقاريرها، للوقوف على مدى إعمال الحكومة وكل مؤسسة ذات صلة، لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل، والتوصيات الصادرة عن أجهزة المعاهدات، برسم التقارير الدورية المقدمة أمامها؛
 - إشراك لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان عند عرض التقارير الوطنية للاستعراض الدوري الشامل أمام مجلس حقوق الإنسان، ضمانا لتأمين مشاركة البرلمان في الحوار التفاعلي، وفي مسار تنفيذ توصيات الجولة الرابعة؛
 - إشراك البرلمان في مسار إعداد التقرير المرهلي الخاص بوضعية تنفيذ التوصيات، باعتباره التزاما طوعا للمملكة تم ترسيخه منذ الجولة الثانية سنة 2012؛
 - مواصلة ترسيخ دور البرلمان كفضاء للحوار العمومي والنقاش المجتمعي التعددي، لاسيما بخصوص المواضيع الرئيسية لإعمال الدستور وتحقيق الطابع الفعلي للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية؛
 - دعم البرلمان من أجل الانفتاح على آلية الاستعراض الدوري الشامل، من خلال تملك طبيعة عملها والمنهجية والمقاربة المتعلقة باستثمارها في العمل التشريعي والرقابي، ذي الصلة بحقوق الإنسان؛
 - وضع إطار منهجي لاعتبار مقاربة النوع في ممارسة مختلف الأدوار الدستورية لمجلس المستشارين، وترتيب الآثار التنظيمية لذلك على مستوى النظام الداخلي، ويقترح في هذا الصدد الاسترشاد في صياغة الإطار المنهجي المذكور بخطة العمل المنجزة من قبل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات الحساسة للنوع الاجتماعي؛
 - تنظيم دورات تدريبية وزيارات عمل لفائدة البرلمانيين والأطر الإدارية العاملة بالبرلمان، بهدف التعريف بالاستعراض الدوري الشامل لدى البرلمانيين، وتحديد الأدوار التي يمكن أن يضطلع بها البرلمانيون، في إطار هذه الآلية، لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها؛
 - دعوة مجلس المستشارين إلى إحداث بنيات خاصة بالدعم التقني على مستوى الإدارة البرلمانية في مجال تقييم السياسات العمومية، وفي مجال دراسة ملاءمة التشريعات الوطنية (مقترحات ومشاريع القوانين) مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومع الالتزامات الاتفاقية لبلادنا وخصوصا على ضوء الملاحظات الختامية الموجهة إلى بلادنا بمناسبة الاستعراض الدوري الشامل، وأيضا عبر تفعيل أكبر لبعض آليات الرقابة كالمهام الاستطلاعية وتقصي الحقائق، واستثمار آلية الأسئلة (الكتابية والشفوية) وجلسات المساءلة الشهرية، وإجراء جلسات استماع دورية للوزراء، حسب اللجان البرلمانية المختصة؛
 - دعوة مجلس المستشارين إلى تشكيل لجنة إدارية تحت إشراف رئاسة المجلس لإعداد تقرير نهائي عن مساهمة البرلمان في تنفيذ التوصيات الختامية للاستعراض الدوري الشامل.